

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون



الجلسة ٧٨٢٦

الاثنين، ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، الساعة ١٦/٠٥

نيويورك

|          |                                                   |                     |
|----------|---------------------------------------------------|---------------------|
| الرئيس   | السيد غونثاليث دي ليناريس بالو                    | (إسبانيا)           |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي                                    | السيد إيتشوف        |
|          | أنغولا                                            | السيد جيموليكا      |
|          | أوروغواي                                          | السيد بيرموديث      |
|          | أوكرانيا                                          | السيد يلتشينكو      |
|          | السنگال                                           | السيد سيس           |
|          | الصين                                             | السيد وو هاي تو     |
|          | فرنسا                                             | السيدة غوغن محسن    |
|          | جمهورية فنزويلا البوليفارية                       | السيد سواريث مورينو |
|          | ماليزيا                                           | السيدة أدنين        |
|          | مصر                                               | السيد مصطفى         |
|          | المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية | السيد رايكروفت      |
|          | نيوزيلندا                                         | السيد تاولا         |
|          | الولايات المتحدة الأمريكية                        | السيدة كولمان       |
|          | اليابان                                           | السيد أو كامورا     |

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1641357 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٠٥.

## إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

## الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدّمَي الإحاطتين الإعلاميتين التالي أسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد مامان صديقو، الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والسيد تاي - بروك زيريهون، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية.

وينضم السيد صديقو إلى الجلسة المنعقدة اليوم عن طريق الفيديو من كينشاسا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

بعد مشاورات أجراها أعضاء المجلس في ما بينهم، أذن لي بأن أدلي بالبيان التالي نيابة عنهم:

”في أعقاب الزيارة التي قام بها مجلس الأمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من ١١ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أدلى رئيس مجلس الأمن، نيابة عن المجلس، بالبيان التالي بشأن الحالة في البلد:

”يراقب مجلس الأمن عن كثب التطور السياسي الأخير في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا يزال يساوره القلق إزاء احتمال زعزعة الاستقرار في البلد

وفي المنطقة برمتها، كما يتجلى من أعمال العنف التي وقعت يومي ١٩ و ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، في غياب تسوية سريعة وتوافقية للأزمة السياسية الحالية.

”ويعرب مجلس الأمن عن شكره لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ولبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجميع محاورها على المناقشات المثمرة التي جرت خلال هذه الزيارة.

”ويقرّ مجلس الأمن بالاتفاق السياسي الذي تم التوصل إليه في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، ويحيط علما بتعيين رئيس الوزراء الجديد. ويشعر مجلس الأمن بالتفاؤل إزاء التزام الأطراف الفاعلة الكونغولية بالإجماع بالحيلولة دون زعزعة الاستقرار، ومواصلة المناقشات الشاملة، بغية التوصل إلى توافق عام في الآراء، سعيا إلى إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في أوانها تكون حرة ونزيهة وذات مصداقية وشاملة وشفافة وسلمية، وتفضي إلى انتقال سلمي للسلطة، وفقا للدستور الكونغولي، في سبيل تحقيق الاستقرار والتنمية وتوطيد الديمقراطية الدستورية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

”ويهيب مجلس الأمن كذلك بالأفرقة السياسية التي لم توقع على الاتفاق السياسي أن تظل مشاركة في الحوار. ويرحب مجلس الأمن بالالتزامات باحترام الدستور والحفاظ عليه نصّا وروحا ويتطلع إلى تنفيذ مزيد من تدابير بناء الثقة من أجل تخفيف حدة التوتر وبلورة توافق في الآراء.

”يرحب مجلس الأمن بجهود الوساطة الجارية بقيادة المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو، ويدعو جميع الأطراف السياسية إلى مواصلة العمل بحسن نية وبروح

في ١٩ و ٢٠ أيلول/سبتمبر، وعن جميع انتهاكات حقوق الإنسان والتعديات عليها. ويحيط مجلس الأمن علماً بالزيارة التي قام بها مؤخراً مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى جمهورية الكونغو.

”يشدد مجلس الأمن على أهمية اتخاذ حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وشركائها الوطنيين جميع الخطوات الضرورية لتعجيل التحضيرات للانتخابات بدون المزيد من حالات التأخير، بما في ذلك بتسريع استكمال سجل الناخبين.

”يشعر مجلس الأمن بالقلق العميق أيضاً من الحالة الإنسانية، التي ما برحت تؤثر بشدة على السكان المدنيين في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومن استمرار أعمال العنف في تلك المنطقة، ولا سيما في مقاطعة كيفو الشمالية، حيث كان هناك نحو ٨٤٠ ٠٠٠ شخص مشردين داخليا حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، وقتل أكثر من ٧٠٠ مدني منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. ويحث مجلس الأمن السلطات على مساءلة من يُعتبرون مسؤولين عن أعمال العنف.

”يدعو مجلس الأمن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى اتخاذ إجراء إضافي، وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، حسب الاقتضاء، وبدعم بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفقاً لولايتها، لإنهاء التهديد الذي يشكله تحالف القوى الديمقراطية، القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وجميع الجماعات المسلحة الأخرى العاملة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويشجع مجلس الأمن المزيد من التعاون بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق

توافقية نحو التوصل إلى حل سياسي سريع، قبل ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، يمهّد السبيل لإجراء انتخابات سلمية، وموثوقة وشاملة وحسنة التوقيت في أقرب وقت ممكن في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويشجع المجلس كذلك المنطقة على متابعة جهودها دعماً للوساطة.

”يحث مجلس الأمن الحكومة، فضلاً عن جميع الأطراف المعنية، على ضمان تهيئة بيئة مؤاتية لانتخابات حرة ونزيهة وموثوقة وشاملة وشفافة، على نحو ما ورد في القرار ٢٢٧٧ (٢٠١٦)، الذي يشمل إجراء حوار سياسي حر وبنّاء، وحرية الرأي والتعبير، وحرية الاجتماع، وإمكانية الوصول على قدم المساواة إلى وسائل الإعلام، بما في ذلك وسائل الإعلام التابعة للدولة، وسلامة وحرية التنقل لجميع المرشحين ومراقبي الانتخابات والشهود والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والجهات الفاعلة من المجتمع المدني، بما في ذلك النساء.

”يدعو مجلس الأمن السلطات إلى احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ولا سيما الحق في الاجتماع السلمي، وإلى ممارسة أقصى حد من ضبط النفس في ردها على الاحتجاجات، ويدعو أيضاً القوى المعارضة بدورها إلى التحلي بالمسؤولية، بضمان الطابع السلمي لتظاهراتها.

”يؤكد مجلس الأمن دعوته جميع الأحزاب السياسية، ومؤيديها والأطراف السياسية الأخرى، إلى ممارسة أقصى حد من ضبط النفس في أعمالهم وبياناتهم، وإلى الامتناع عن العنف، والخطابات العنيفة والاستفزازات الأخرى، ومعالجة خلافاتهم سلمياً. ويدعو مجلس الأمن أيضاً حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى مساءلة المسؤولين عن عمليات القتل

الإقليمية في إحدى الدول الموقعة على الإطار، بهدف تعزيز الملكية الإقليمية للإطار.

”يعرب مجلس الأمن عن عزمه على الاستمرار في متابعة الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بشكل وثيق، ولا سيما الظروف الأمنية الميدانية، والجهود المبذولة لإنجاز العملية الانتخابية بنجاح“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2016/18.

أعطي الكلمة الآن للسيد سيديكو.

السيد سيديكو (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على منحي الفرصة لأكلمكم، أتم والمجلس، بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ زيارتكم لها في تشرين الثاني/نوفمبر.

سيركز بياني على الحالة السياسية، بتركيز خاص على المساعي الحميدة التي يبذلها المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو، وعلى الترتيبات الخاصة التي تجريها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في ما يتعلق بالموعد النهائي في ١٩ كانون الأول/ديسمبر، والحالة الأمنية بشكل خاص في الجزء الشرقي من البلد.

بعد أسبوعين على النهاية الدستورية للولاية الثانية والأخيرة للرئيس كاييلا، وبعد أكثر من ستة أسابيع على توقيع الاتفاق السياسي الشامل المؤرخ ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، بشأن إجراء انتخابات سلمية وموثوقة وشفافة، لا تزال الحالة السياسية متسمة بعدم اليقين. والمساعي الحميدة التي يقودها المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو منذ مطلع تشرين الثاني/نوفمبر، بمصادقة الرئيس كاييلا، وكانت قد بعثت الأمل الكبير بخروج سلمي من المأزق السياسي، يبدو أو بدا أنها آخذة في أن تحبو. وفي الأوضاع المعقدة، تبدو المظاهر مضللة أحياناً.

الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في مواجهة هذا العنف، ومواصلة جهودهما لتحديد الجماعات المسلحة العاملة في شرق الكونغو.

”يؤكد مجلس الأمن دعمه الكامل لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتقديره لقيادة الممثل الخاص في محاولة تخفيف حدة التوترات. ويحث مجلس الأمن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على التنفيذ الكامل لولايتها المتمثلة في حماية المدنيين، بما في ذلك الرد على التهديدات الأمنية الراهنة والمستمرة، ويذكر البلدان المساهمة بقوات والمساهمة بشرطة بالحاجة إلى اتخاذ نهج شامل، واتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على النحو المحدد في القرار ٢٢٧٧ (٢٠١٦).“

”يرحب مجلس الأمن بالمبادرات الإقليمية والجهود المبذولة من الدول الإقليمية لتوطيد السلام والاستقرار والديمقراطية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولتعزيز التعاون نحو تحديد الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك إنشاء آلية متابعة مشتركة من قبل جمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا وتنزانيا وأوغندا، ويشجع المزيد من العمل. ويعرب مجلس الأمن عن شكره لأنغولا، رئيسة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، على المناقشات المثمرة التي عُقدت في لواندا في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. ويرحب مجلس الأمن في ذلك الصدد أيضاً بإصلاح آليات إدارة إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، بما في ذلك القرار بعقد اجتماع سنوي رفيع المستوى لآلية الرقابة

الأمم المتحدة القطري، ولا سيما فيما يتعلق بتقديم المساعدة الإنسانية إلى السكان المدنيين الذين قد تعمل أعمال العنف هذه على تشريدتهم.

وأود أن أشدد في هذا المقام على أن هذه الجهود قد لا تكون كافية للتخفيف من أي اندلاع كبير للعنف المتصل بالسياسة أو الاستجابة له بصورة ملائمة. أولاً وقبل كل شيء، فإن الإرادة السياسية للجهات الفاعلة السياسية الرئيسية هي التي ستحدد كيفية إدارة التوترات القائمة والحقيقية وما إذا كانت ستتحول إلى عنف. ثانياً، إن قدرات القوة والشرطة المتاحة للبعثة في كينشاسا، تعمل فوق طاقتها. وعلاوة على ذلك، وبما أن البعثة تصقل خططها الرامية إلى ضمان سلامة وأمن الموظفين والمرافق، فإننا ندرك أنه قد تكون هناك طلبات مقدمة من المجتمع الدبلوماسي والجهات الفاعلة الأخرى الموجودة في كينشاسا للدعم، مما سيزيد من أعباء القدرات المحدودة للبعثة. وسأواصل أنا وكبار زملائي العمل مع الأمانة العامة من أجل التصدي لتلك التحديات، وأنا ممتن لدعم المجلس في تلك المسائل.

وللمضي قدماً، أمل أن تسفر في نهاية المطاف جهود المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو، بدعم من بلدان المنطقة، ولا سيما جمهورية أنغولا وجمهورية الكونغو، عن التقارب بين الأغلبية الرئاسية وتجمع المعارضة. ومن شأن هذا التقارب أن يسهم في تفادي العنف في ١٩ كانون الأول/ديسمبر، وفي الفترة التي تلي مباشرة، وسيسهم أيضاً في الأجل المتوسط في عملية الانتقال السلمي المطلوبة لإجراء عملية انتخابية موثوقة. ولذلك، أود أن أشجع الدول الأعضاء في المجلس على تعزيز الرسالة التي نقلها إلى الجهات الفاعلة السياسية الكونغولية خلال زيارتهم إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في الشهر الماضي، وهي أن تظل في المقام الأول مسؤولة عن تحقيق السلام والاستقرار في بلدها وخاضعة للمساءلة بشأنه.

ويبدو أن مواقف الأطراف الفاعلة الرئيسية، وتحديدًا، موافق الأغلبية الرئاسية وتجمع القوى السياسية والاجتماعية من أجل التغيير - المعروفة بتجمع المعارضة - لم تتغير. وتواصل الأغلبية الرئاسية رفض إجراء حوار ثانٍ، ويؤكد التجمع على حوار شامل للجميع حقاً. وقد علمت قبل لحظات، عبر بيان رئاسي، أن الرئيس كاييلا شخصياً أعاد للتو إطلاق مبادرة المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو، ودعاه إلى متابعة مهمته وأكد له دعمه الكامل.

ولئن كنا نواصل بثبات مساعيها الحميدة مع الحكومة والأجهزة الأمنية والأحزاب السياسية والمجتمع المدني، فإننا نقترّب الآن بسرعة من الموعد الرمزي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، ومطلع العام القادم بشعور من الملح. وفي هذا السياق، واستخلاصاً للدروس من أحداث العنف التي وقعت يومي ١٩ و ٢٠ أيلول/سبتمبر، فقد استكملت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية خطط الطوارئ لديها، وتعمل على زيادة تكييف وضعها وانتشارها للتخفيف من العنف بدوافع سياسية، وحماية المدنيين، إلى أقصى حد ممكن في حدود الموارد المتاحة لها وفي مناطق انتشارها.

وعلى وجه التحديد، قامت البعثة بتعزيز آلية وجودها وتنسيقها في كينشاسا من أجل تنفيذ ولاياتنا في مجال حماية المدنيين، في حدود القدرة، بينما تواصل الشرطة والقوة إجراء الدوريات النهارية والليلية في كينشاسا، وكذلك في أجزاء أخرى من البلد. كما أنشأنا في كينشاسا وغوما ولوبومباشي ثلاثة أفرقة متنقلة للرصد والإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان والقيود المفروضة على الحيز السياسي. ويهدف إنشاء تلك الأفرقة إلى نشرها في المناطق التي ليس فيها وجود دائم للبعثة، ولكن تعتبر معرضة لخطر كبير من اندلاع العنف بدوافع سياسية. كما تنسق البعثة خططها مع فريق

بجزم للعمليات مع القوات المسلحة الكونغولية ضد الجماعات المسلحة من أجل ضمان حماية المدنيين في الجزء الشرقي من البلد، ومع الشرطة الكونغولية من أجل تعزيز سيادة القانون.

أما بخصوص المسائل الإقليمية التي تؤثر في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فسأواصل أيضا التنسيق والتعاون الوثيقين مع المبعوث الخاص جنينيت في جهودنا الدبلوماسية على الصعيد الإقليمي.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أشكر السيد سيديكو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد زيريهون.

**السيد زيريهون (تكلم بالإنكليزية):** أشكركم، سيدي الرئيس، وأعضاء مجلس الأمن على هذه الفرصة لإحاطة الجميع علما بشأن التطورات الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. الممثل الخاص للأمين العام سيديكو أحاط من فوره الجميع علما بشأن التطورات السياسية والأمنية، فضلا عن التدابير التي اتخذتها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل تقديم الدعم وتعزيز حماية المدنيين. ولذلك سأقصر ملاحظاتي على ما قامت به الأمم المتحدة لدعم العملية الانتخابية.

وفي القرار ٢٢٧٧ (٢٠١٦)، قرر مجلس الأمن ضرورة أن تشكل المهام ذات الأولوية للأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تقديم المساعدة التقنية والدعم اللوجستي لتنقيح السجل الانتخابي. وبناء على ذلك، قامت شعبة المساعدة الانتخابية بإدارة الشؤون السياسية بمهمة استشارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من ٢٤ نيسان/أبريل إلى ١٠ أيار/مايو، أولا، لتقييم الأجواء السياسية والأعمال التحضيرية لتحديث سجل الناخبين ومراكز الاقتراع؛ ثانيا، لتقييم قدرة المؤسسات الوطنية، بما في ذلك اللجنة الانتخابية

وآمل أن يعرب المجلس أيضا عن تقديره للجهود التي يبذلها المؤتمر الأسقي الوطني للكونغو لتيسير انفراج بين الحكومة والتجمع.

ومن المهم أيضا للمجلس أن يحث رئيس الوزراء المكلف، السيد سامي باديبانغا، على إكمال التزاماته مع جميع أصحاب المصلحة من أجل تشكيل حكومة انتقالية شاملة للجميع وتعزيز المصالحة وقيادة البلد خلال فترة انتقالية سلمية ومستقرة.

أود أن أحتتم كلمتي بإبراز حقيقة أنه، في هذه الفترة من عدم اليقين السياسي، فإن تدهور الحالة الاقتصادية يؤثر أيضا سلبا على الاستقرار في البلد. وتشكل العوامل الاجتماعية - الاقتصادية عوامل محتملة لتأجيج العنف خلال هذه الفترة. ولذلك، أود أن أكرر النداء الشخصي الذي وجهه لي رئيس الوزراء المعين عندما التقيت به في ١ كانون الأول/ديسمبر، وطلبه الدعم من المجتمع الدولي إذ تعترم حكومته على الحوار ثانية مع المؤسسات المالية الدولية في هذا الصدد.

وأخيرا، يجب علينا أن نتوخى الحذر من ألا يلهينا التركيز على الأحداث السياسية في كينشاسا وتحضيراتنا للتخفيف من حدة أعمال العنف المتصلة بالانتخابات، عن عملياتنا ضد الجماعات المسلحة في الجزء الشرقي من البلد. لا تزال الحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية تثير القلق ويمكن أن تتفاقم بسبب الجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية التي تستفيد من عدم اليقين السياسي على الصعيد الوطني، مما يؤدي إلى تفاقم المخاطر التي يواجهها السكان المدنيون. إن امتداد أثر النزاع الدائر في جنوب السودان، والعدد المتزايد من اللاجئين القادمين من جنوب السودان إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، ووجود عناصر مسلحة على طول الحدود بين جنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية، تمثل أيضا مصدر قلق متزايد. ويجب أن نواصل رصد تلك التطورات عن كثب. ولذلك، ستواصل بعثة الأمم المتحدة تنسيقها

ذلك، تجدر الإشارة إلى أن هذه ستكون المرة الأولى التي تشرع فيها اللجنة في عملية انتخابية ضخمة لها آثار لوجستية كبيرة. وغني عن القول إن الدعم المستمر للمجتمع الدولي، بما في ذلك عن طريق المساعدة المالية، سيكون بالغ الأهمية لضمان نجاح العملية الانتخابية. وعلاوة على ذلك، سيكون توسيع قاعدة التوافق السياسي وقبول الجدول الزمني الانتخابي من جانب أصحاب المصلحة الوطنيين أمراً حاسماً الأهمية، بالنظر إلى أن المخرج السلمي الوحيد من المأزق الحالي هو من خلال التوصل إلى حل تفاوضي.

في ٣١ تموز/يوليه، أطلقت عملية تسجيل الناخبين في غبادوليت، الواقعة في مقاطعة شمال أوبانغي. ومن المقرر إجراء عملية التسجيل على مرحلتين. المرحلة الأولى مشروع تجريبي، وستقسم المرحلة الثانية على أربع مناطق تنفيذية، لتشمل ما يناهز ١٧ ٥٠٠ مركز تسجيل في مقاطعات البلد الـ ٢٥ المتبقية. واستكمل المشروع التجريبي في شمال أوبانغي في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر. وحتى ١ كانون الأول/ديسمبر، جرى تسجيل حوالي ٩٠ في المائة من الناخبين المحتملين البالغ عددهم ٨٥٠ ٠٠٠ ناخب. وكان ٤٥ في المائة منهم من النساء. وقد بدأت اللجنة في الأعمال التحضيرية للمرحلة الثانية، وستطلق عملية تسجيل الناخبين في وقت واحد، في منتصف شهر كانون الأول/ديسمبر، في منطقتين تنفيذيتين تغطيان ١٢ مقاطعة. وفي غضون ذلك، يجري تدريب موظفي التسجيل وتوزيع مواد التسجيل.

ووفقاً للقرار ٢٢٧٧ (٢٠١٦)، دأبت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تقديم الخبرة اللوجستية والتقنية إلى الجهات الوطنية المعنية لعملية التسجيل. ويشمل الدعم اللوجستي للبعثة وحده، نقل ما يزيد عن ٣ ٥٠٠ طن من مواد التسجيل إلى ١٦ مركزاً رئيسياً، وإلى ما لا يقل عن

الوطنية المستقلة وقدرة الأمم المتحدة فيما يتعلق بتنفيذ القرار ٢٢٧٧ (٢٠١٦)؛ وثالثاً، للنظر في الآثار المترتبة على التنفيذ بالنسبة للأمم المتحدة من حيث الموارد البشرية والمالية.

وقدمت بعثة تقييمها مفاده أن الأمم المتحدة والدعم الدولي سيكونان حاسمين من أجل تمكين اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة من تنظيم عملية تسجيل الناخبين في أقصر إطار زمني ممكن تقنياً، وأن من الضروري أن يتم التوصل إلى اتفاق سياسي فيما بين أصحاب المصلحة الرئيسيين للمضي قدماً بالاستعدادات لإجراء الانتخابات بصورة سلمية.

وفقاً للقرار ٢٢٧٧ (٢٠١٦) ونتائج البعثة الاستشارية، ما فتئت الأمم المتحدة تقدم الدعم لدور الميسر الذي يؤديه الاتحاد الأفريقي وللجهات الوطنية صاحبة المصلحة، بما في ذلك بشأن المسائل التقنية المتصلة بالعملية الانتخابية.

وكما يعلم أعضاء المجلس، ينص الاتفاق السياسي الذي توصلت إليه الأغلبية الرئاسية وجزء من المعارضة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، على الإصلاح الكامل لسجل الناخبين بحلول تاريخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٧، وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في آن واحد. كما ينص على إمكانية إجراء الانتخابات المحلية في اليوم نفسه، إذا سمحت بذلك الظروف المالية والتقنية، أو في غضون ستة أشهر بعد إجراء الانتخابات العامة. وبموجب الاتفاق، سيعلم عن تنظيم الانتخابات في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، التي من المتوقع أن تنظم اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات عقبها، انتخابات عامة في غضون ٦ أشهر، ويعني ذلك في شهر نيسان/أبريل ٢٠١٨. ويدعو الاتفاق أيضاً الحكومة إلى تزويد اللجنة بالموارد اللوجستية والمالية اللازمة لإنجاز العملية الانتخابية.

إن الجدول الزمني الذي اقترحه الاتفاق يعرض بعض المزايا، بما في ذلك آجال زمنية أقصر مما توخته اللجنة في البداية، مما يخفض عدد الأيام اللازمة لتنظيم الانتخابات. ومع

وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، أسس مركز مشترك يضم خبراء من اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات والأمم المتحدة من أجل تحسين تنسيق عمليات تسجيل الناخبين. ويتم تقديم دعم الأمم المتحدة لعملية تسجيل الناخبين في خضم بيئة حافلة بالتحديات السياسية والمالية والأمنية. وعلاوة على ذلك، لا يزال الجدول الزمني للانتخابات وتمويل العملية من جانب الحكومة، غير واضحين تماما. ومن أصل ميزانية انتخابية يزيد حجمها على بليون دولار، التزمت الحكومة بدفع مبلغ ٣٠٠ مليون دولار في عام ٢٠١٦. لكن بينما دفعت الحكومة ٢٠ مليون دولار شهريا خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه، ومخصصات شهرية ماثلة بالفرنك الكونغولي، في الفترة من تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر، أفادت التقارير بأنها لم تدفع أي أموال منذ شهر تشرين الأول/أكتوبر.

وعلى الرغم من التحديات التي تواجهها العملية السياسية، سيتعين على المجتمع الدولي بذل المزيد من الجهد للمساعدة في تحسين البيئة السياسية المحيطة بالأعمال التحضيرية للانتخابات، ولا سيما بهدف تأمين تكافؤ الفرص، فضلا عن تقديم المساعدة التقنية والمالية اللازمة. ومن الضروري أن توفر البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الوسائل اللازمة للوفاء بالتزاماتهما وولايتيهما.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أشكر السيد زيريهون على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بيانهم على ما لا يزيد على خمس دقائق لتمكين المجلس من أداء عمله بسرعة. وفي هذا الصدد، أود أن أعثم هذه الفرصة لأذكر المتكلمين بأن الرئاسة ستستخدم الأعضاء الوامضة على محيط ميكروفونات المتكلمين لحثهم على اختتام ملاحظاتهم.

١٠٤ مواقع من بين ٢٢٥ موقعا فرعيا. وتتولى اللجنة ما تبقى من المواقع الفرعية ومراكز التسجيل. ومنذ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، قدمت البعثة أربع طائرات شحن و ١٦ طائرة عمودية إلى اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، ونقلت البعثة منذ ذلك الحين ٥٢٠ طنا من مواد التسجيل، من كينشاسا إلى المقاطعات الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت البعثة الدعم لنشر ٥٠ موظفا من موظفي تسجيل الناخبين.

ويذكر أعضاء المجلس أنه في عام ٢٠١٥، أنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروعا انتخابيا بناء على توصيات بعثة تقييم الاحتياجات الانتخابية لعام ٢٠١٣. بيد أن قدرات المشروع على تقديم المساعدة تستخدم إلى حدها الأقصى. ومن ميزانية المشروع البالغة ١٢٣ مليون دولار، لم يتم تعبئة سوى حوالي ١٠ ملايين دولار. ولا تزال القيود المالية تمنع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من تعيين ما يكفي من موظفين في المشروع وتنفيذ الأنشطة المقررة على النحو الصحيح.

وتتخذ البعثة والأمانة العامة أيضا الخطوات الإدارية الرامية إلى تزويد الأمم المتحدة بالموارد المادية والبشرية اللازمة للاضطلاع بتقديم الدعمين التقني واللوجستي للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات. وعلى النحو الذي أوصت به البعثة الاستشارية، يجري إنشاء شعبة الانتخابات في البعثة بهدف إنشاء فريق للمساعدة الانتخابية المتكاملة، يجمع بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشعبة الانتخابات في البعثة. وتقدم إدارة الشؤون السياسية الدعم للعملية من خلال القائمة الانتخابية. وبالإضافة إلى الخبراء في مجال الانتخابات الذين جرى نشرهم لدعم عملية التيسير التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي، نشرت إدارة الشؤون السياسية موظفا أولا لشؤون الانتخابات، يعمل في مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، في أديس أبابا، لقيادة جهود البعثة في مجال دعم الانتخابات، ريثما يتم تعيين مدير لشعبة الانتخابات في البعثة.

الشرقية من البلد. ويسرنا أن نخطط علماً بالتعاون الكامل الذي نشأ بين بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وحكومة البلد، ونشيد بالجهود الشخصية للممثل الخاص للأمين العام، السيد مامان سيديكو. ونأمل أن إعادة إطلاق العمليات المشتركة الشاملة التابعة لكنية التدخل في البعثة والجيش الكونغولي التي تهدف إلى تحييد الجماعات المسلحة غير المشروعة ستساعد، في نهاية المطاف، على إنهاء الفراغ الأمني في الجزء الشرقي من البلد. وكذلك نشيد بالجهود التي تبذلها كينشاسا من أجل تحسين تعاونها بشأن المسائل الأمنية مع حكومتي أوغندا ورواندا المجاورتين. ونعتقد أنه من المهم أن تكثف الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى جهودها لكفالة تنفيذ جميع البلدان الموقعة على إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة لذلك الاتفاق. وفي هذا الصدد، نخطط علماً بالجهود التي يبذلها المؤتمر تحت رئاسة أنغولا. وندعو إلى الاعتداد ببنود الإطار في معالجة المشكلة المتعلقة بوصول مؤيدي لنائب الأول لرئيس جنوب السودان، السيد ماسار، إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في آب/أغسطس.

ولا يمكن أن تحل مشاكل المنطقة، عن طريق القوة. وينبغي تنفيذ خطط لترع سلاح المقاتلين السابقين من حركة ٢٣ آذار/مارس وتسريحهم وإعادةهم إلى أوطانهم. ولم تتخذ خطوات في هذا المجال حتى الآن إلا من قبل جمهورية الكونغو الديمقراطية نفسها. ومن المهم أن تبقى البعثة على حيادها وأن تحصر نفسها بصرامة على ولايتها التي كلفها مجلس الأمن بما عشية الانتخابات. ونحن مقتنعون بأن شراكة وثيقة مع كينشاسا ستتمكن البعثة من الاضطلاع بدورها في تحقيق الاستقرار.

**السيد أبو العطا (مصر):** إن اجتماعنا اليوم مجدداً، وبعد فترة قصيرة من الزيارة الهامة التي قام بها مجلس الأمن في منتصف

**السيد إيليتشيف (الاتحاد الروسي)** (تكلم بالروسية): إننا نشيد بالجهود الفعالة التي يبذلها المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي، السيد إدوم كودجو، للمساعدة على الاختتام الناجح للحوار السياسي بين الأطراف الكونغولية، وتوقيع الاتفاق السياسي المؤرخ ١٨ تشرين الأول/أكتوبر. ونحن مقتنعون بأن هذا الاتفاق سيكون له دور في ضمان الاستقرار السياسي في الفترة الصعبة للغاية السابقة للانتخابات. ونثني على تعيين السيد سامي بدينغا في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، في منصب رئيس الوزراء، بوصف ذلك يشكل الخطوة الأولى لتنفيذ الاتفاق. وندعو القوى السياسية في البلد التي لم توقع على الاتفاق، إلى الاستمرار في المشاركة في العملية السياسية. نحن مقتنعون بأن الشعب الكونغولي نفسه هو الذي ينبغي أن يقوم بتفسير الاتفاق فيما يتعلق بتحديد استكمال سجل الناخبين والإطار الزمني المحدد لإجراء الانتخابات الرئاسية.

وتدخل أي جهات خارجية بذريعة فرض توصياتها الزائفة لتنظيم العملية الانتخابية وتوسيع المجال السياسي أمر غير مقبول. فمن شأن هذه الأفعال انتهاك التوازن الذي تحقق بصعوبة. وينبغي لنا أن نمتنع عن تأويل القانون الأساسي الكونغولي. لأن في البلد محكمته الدستورية الخاصة التي أصدرت حكماً، في ١١ أيار/مايو، فيما يتعلق بعملية إنهاء ولاية الرئيس وأعضاء البرلمان.

إننا نأسف للضحايا الذين سقطوا في المظاهرات يومي ٢٠ و ٢١ أيلول/سبتمبر. وإن كنا نرى أنه سيكون من المنطقي ألا نتكلم عن انتهاكات حقوق الإنسان إلا بعد استكمال التحقيقات وتقييم الدور الذي قام به زعماء المعارضة في إثارة الاضطرابات والعنف ضد ممثلي الحكومة.

والسبب الرئيسي لإدراج جمهورية الكونغو الديمقراطية على جدول أعمال مجلس الأمن هو أن النزاع لم يحل وأن الجماعات المسلحة غير الحكومية لا تزال نشطة في المناطق

مصر، في هذا الإطار، بالبيان الرئاسي S/PRST/2016/18، الذي اعتمدته المجلس اليوم، والذي يؤكد على أهمية دعم واستمرار تلك الجهود.

رابعا، أود أن أشير إلى الدور الهام للاتحاد الأفريقي وأطراف إقليمية أخرى، في مقدمتها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى تحت قيادة أنغولا، حيث كان لها إسهام رئيسي فيما تحقق حتى الآن. ويتوجب أن تستمر في الوقوف بجانب الكونغو الديمقراطية للتغلب على ما تبقى من تحديات.

أخيرا، أود أنؤكد أن مستقبل جمهورية الكونغو الديمقراطية يتقرر بيد الشعب الكونغولي وحده ومن خلال مؤسساته الدستورية، واحترام الدستور ليس التزاماً على الأطراف الوطنية فحسب، بل يتوجب على المجتمع الدولي أيضاً احترام سيادة الكونغو واستقلالية مؤسساته الدستورية، حيث أن ذلك عامل رئيسي أيضاً للحفاظ على أمن واستقرار البلد.

وأود أنطرق في عجالة، إلى الوضع في شرق الكونغو، الذي أتيحت لي الفرصة في الأشهر الأخيرة لزيارته مرتين، مع مجلس الأمن مؤخراً، وفي إطار لجنة جزاءات الكونغو المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤)، التي تشرف مصر برئاستها، في آب/أغسطس الماضي. وقد أتيحت لي في المرتين الوقوف على معاناة المواطنين في ظل أوضاع أمنية وإنسانية متردية.

وبالرغم من التحسن الكبير خلال الفترة الأخيرة في مستوى التعاون بين قوات الجيش الكونغولي وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتكثيف العمليات العسكرية المشتركة مما أسهم في تحقيق تقدم ملموس في مواجهة الحركات المسلحة، من المؤسف أن ذلك لم يحد من قدرة تلك الحركات على ارتكاب الجرائم وممارسة العنف ضد المدنيين، فضلاً عن التصاعد في حدة التوترات العرقية، بما في ذلك الهجوم الأخير على مخيم للاجئين في شمال كيفو، مما يفاقم من الأوضاع الأمنية المتردية في شرق البلد.

تشرين الثاني/نوفمبر (انظر S/PV.7819)، إنما يعكس الأهمية الفائقة التي يوليها المجلس للتطورات الجارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومصر تدرك الأهمية المحورية للكونغو، التي تعد حجر الأساس لأمن واستقرار منطقة البحيرات الكبرى وما وراءها. ومن هذا المنطلق، أود أن أتوجه بعدد من الرسائل الأساسية.

أولاً، مما لا شك فيه أن الانتخابات القادمة، التي ينص عليها الدستور، تكتسي أهمية خاصة باعتبار أنها يمكن أن تمثل علامة فارقة في تاريخ الكونغو، وأن تسهم في تعزيز الاستقرار وتدعيم أسس الحكم الدستوري والديمقراطي في البلد. ومن هذا المنطلق، فإن مصر تؤكد على أهمية الاتفاق السياسي الذي تم التوصل إليه برعاية الوسيط الأفريقي، السيد إدوم كودجو، الذي يمهّد الطريق لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وسلمية. كما ترحب مصر بالخطوات التي اتخذت في إطار تنفيذ الاتفاق، بما في ذلك تعيين رئيس وزراء جديد.

ثانياً، إن نجاح هذا الاتفاق والحفاظ على مصداقيته يتوقف على تنفيذ كافة بنوده بنية حسنة ومن دون تأخير، بما في ذلك إجراءات الإعداد للانتخابات وضمان عدالة العملية الانتخابية ونزاهتها، فضلاً عن ما تضمنه الاتفاق من ضمانات لبناء الثقة، بما في ذلك احترام الحقوق والحريات الأساسية لكافة المواطنين والحفاظ على حرية الإعلام في إطار القانون.

ثالثاً، بالتزامن مع تنفيذ الاتفاق، يتوجب على الفاعلين السياسيين كافة مواصلة العمل على بناء أكبر قدر من التوافق، بما يهيئ مناخ الاستقرار اللازم للإعداد للانتخابات وعقدها وفقاً لأحكام الدستور. ونرحب بالجهود الجارية في هذا الإطار، بما في ذلك من جانب المؤتمر الوطني للكائنات الأساسية، وندعو كافة القوى السياسية للتعاون مع تلك الجهود والتحلي بالمرونة والبحث عن حلول توفيقية لتجاوز الخلافات، والالتزام بالوسائل السلمية حفاظاً على أمن واستقرار البلد. وترحب

الديمقراطية والأطراف المعارضة المعنية اتفاقا سياسيا يشمل الجدول الزمني للانتخابات وإنشاء عملية انتقال سياسي وتعيين رئيس وزراء جديد، وترحب الصين بهذه التطورات. وندعو الأحزاب المعارضة التي لم تنضم بعد إلى الحوار الوطني إلى التوقيع على الاتفاق السياسي في أقرب وقت ممكن، بالإضافة إلى حل خلافاتها عن طريق الحوار وتكريس جهودها لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية في البلد. ويجب على المجتمع الدولي احترام المسار الإنمائي المستقل الذي اختارته جمهورية الكونغو الديمقراطية على أساس احترام سيادتها، وتقديم المساعدة البناءة إلى العملية السياسية.

ثانيا، ندعو بحزم إلى تعزيز الأمن والاستقرار في البلد. وقد أحرزت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات في جمهورية الكونغو الديمقراطية تقدما إيجابيا في كفاحهما ضد الجماعات المسلحة. وتتكافل البلدان في منطقة البحيرات الكبرى فيما بينها، ويتربط أمنها ارتباطا وثيقا. وتدعو الصين البلدان في المنطقة إلى مواصلة تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. وعلاوة على ذلك، تدعو البلد إلى إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ إعلان نيروبي وفي التصدي للتهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة.

ثالثا، ينبغي تفعيل أدوار المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بصورة كاملة. وقد أدى الاتحاد الأفريقي دورا هاما في تيسير الحوار الوطني في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعقد المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى اجتماعا رفيع المستوى بشأن هذا الموضوع وأصدر بيانا يدل على دعم البلدان في المنطقة للتوصل إلى تسوية سياسية للمشكلة. وينبغي أن تتمكن الأمم المتحدة المزايا النسبية للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية هذه من الاضطلاع بدورها كاملا، مثل الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي، بما يسمح لها بتعزيز التنسيق والتعاون

ومن جهة أخرى، فإن إيجاد حل مستدام، بالتزامن مع الجهود الجارية على الصعيد الأمني يتطلب اتخاذ خطوات موازية على صعيد المصالحة وتخفيف حدة الاحتقان ومعالجة مظالم السكان المحليين، بما في ذلك اللاجئين والنازحين، فضلا عن مكافحة الإفلات من العقاب وإرساء سيادة القانون وبسط سلطة الدولة وتعزيز قدرتها على توفير الاحتياجات الأساسية وتحسين الأحوال المعيشية للمواطنين.

وأخيرا يتوجب إيجاد حل للمعضلة المستمرة المتمثلة في تهريب الثروات الطبيعية وفقدان الشعب الكونغولي موارد هائلة يمكن أن تكون حافزا كبيرا للتنمية والاستقرار.

**السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية):** أشكر الممثل الخاص للأمين العام سيديكو، والأمين العام المساعد زيريهون على إحاطاتيهما الإعلاميتين.

لقد بلغت العملية السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية مرحلة حاسمة. فالرئيس كاييلا وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ملتزمان بتعزيز الحوار الوطني والحفاظ على استقرار الدولة وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما ترحب به الصين.

وفي الوقت نفسه، ما زالت الحالة الأمنية في البلد هشة للغاية. ونذكر أن تحقيق السلام الدائم والتنمية والرخاء مهمة شاقة وما يزال أمامها شوط كبير. وعليه، فإنه بحاجة إلى دعم مستمر من المجتمع الدولي. لقد زار المجلس جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، ما يدل على الأهمية التي يوليها مجلس الأمن لمسألة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتود الصين أن تبدي الملاحظات التالية بشأن هذه المسألة.

أولا، نؤيد بعزم توطيد العملية السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد وقّعت حكومة جمهورية الكونغو

ويسرنا اتفاقنا الآن على مجموعة مشتركة من الرسائل في البيان الرئاسي الصادر اليوم S/PRST/2016/18. وتلك نتيجة هامة، على الرغم من أنه يفضل إصدار البيان في وقت أقرب من الزيارة. وهناك بعض النقاط التي ينبغي التشديد عليها بوجه خاص.

أولاً، يجب على القيادة السياسية الكونغولية - في الحكومة والمعارضة على حد سواء - أن تصغي إلى النداءات الموجهة إليها من المجلس بأن تعمل بروح توافقية تمكنها من التوصل إلى اتفاق سياسي متوافق عليه بشأن المسار المستقبلي، والبناء على اتفاق ١٨ تشرين الأول/أكتوبر وقبل الموعد المقرر لانتهاء مدة الرئيس الحالي بنهاية كانون الأول/ديسمبر.

ثانياً، يتعين على الزعماء السياسيين في جميع الأطراف التشجيع على تهيئة بيئة سياسية تمكن الكونغوليين من المشاركة بحرية، وتكفل فيها حرية التجمع ووسائل الإعلام مع تفادي التحريض على العنف.

ثالثاً، وعلى النحو الذي أكدته زيارتنا والاجتماعات التي عقدناها في لواندا، فإن المنطقة تدرج بين أولى المناطق التي تواجه الآثار المترتبة عن النزاع، ويقع عليها دور رئيسي تؤديه في حشد الدعم اللازم لاتفاق سياسي شامل.

وما زال الكونغوليون يعانون من انعدام الأمن في الأجزاء الشرقية من البلد. وقد شهدنا عندما كنا في بيني في الشهر الماضي مشاعر الخوف والغضب التي يشعر بها الكونغوليون الذين يعانون من الانتهاكات المروعة لحقوق الإنسان. وفي الوقت الذي تنصدي فيه للأزمة السياسية الآنية في كينشاسا، فإنه يجب علينا أيضاً أن نواصل العمل على ضرورة استتباب الحالة الأمنية في شرق البلد وحماية المدنيين وتحييد الجماعات المسلحة، مثل القوات الديمقراطية المتحالفة، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وإنشاء المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة. ولا ريب أن للسلطات الكونغولية دوراً قيادياً تؤديه في تحقيق

فيما بينها لتحقيق التآزر المطلوب. وتعرب الصين عن تقديرها ودعمها للدور الإيجابي الذي تضطلع به البعثة في تعزيز السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والنهوض بالعملية السياسية، بما في ذلك نزع السلاح والتسريح.

وما فتئت الحكومة الصينية تدعم عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقد واصلت عبر السنين مساعدة جهودها الرامية إلى بناء الدولة في حدود قدرتها، وأرسلنا أيضاً حفظة السلام إلى البعثة. وإلى جانب المجتمع الدولي كافة، تقف الصين على أهبة الاستعداد لمواصلة القيام بدورها البناء في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

**السيد تاوولا** (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): لم يكن هناك نقص في التحذيرات الموجهة إلى مجلس الأمن بشأن مخاطر نشوب نزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فقد كان واضحاً عدم الاستعداد لإعلان القائمة الانتخابية في الوقت المناسب منذ قبل عام. وفي تموز/يوليه، نبّه نائب الأمين العام مجلس الأمن (انظر S/PV.7732) إلى أنه يمكن تفادي العنف وعدم الاستقرار المرتبطين بالأزمة السياسية في حال التوصل إلى اتفاق سياسي شامل. ورأينا مؤشرات مبكرة على عدم الاستقرار والعنف وقد تجلّت واضحة من جراء قتل العشرات في يومي ١٩ و ٢٠ من أيلول/سبتمبر. غير أن بوسع أي حالة يكمن فيها وميض النار تحت الرماد أن تتحول إلى تحد رهيب يتعين على مجلس الأمن التصدي له في حين نواجه العديد من الحالات الطارئة في الوقت نفسه. وليس من السهل أيضاً التأثير على الأطراف في حالة ظلت مدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن منذ فترة طويلة. وتكتسي البعثات الزائرة، كتلك التي قمنا بها في الشهر الماضي، أهمية بالغة لأنها تمكننا من العمل بشكل مباشر مع الحكومات والجهات المعنية الأخرى والاستماع إليها ونقل الرسائل الموجهة من أعضاء المجلس مباشرة إلى الأطراف المعنية.

وتقع على عاتق الأطراف السياسية الفاعلة التي يجب عليها أن تعمل لمصلحة البلد وسكانه، مسؤولية كبيرة تتعلق بحشد توافق الآراء اللازم لإجراء انتخابات موثوق بها دون تأخير لا مبرر له تجنباً لتصعيد التوتر أو العنف. وتود أوروغواي أن تكرر نداءها إلى المجموعات السياسية التي لم تنضم إلى عملية الحوار بعد إلى القيام بذلك، وأن تضطلع بدور بناء من شأنه أن يسهم في إجراء الانتخابات على النحو المطلوب.

ومما يثير القلق الشكاوى المتعلقة بانتهاكات الحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك انتهاكات حرية التعبير والتجمع السلمي، التي ترتكبها قوات أو يرتكبها أفراد على ارتباط بالحكومة، من جملة آخرين. وسيكون من الأفضل تقديم الأشخاص المسؤولين عن هذه الانتهاكات إلى العدالة للمساءلة عن أعمالهم عاجلاً وليس آجلاً. وتود أوروغواي أن تؤكد على توفير جميع الضمانات اللازمة لرصد حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها، الأمر الذي يتصف بأهمية كبيرة أثناء الإعداد للعملية الانتخابية ووضعها وتنفيذها.

والمؤسف أنه ما زال العديد من الحكام في أفريقيا وأكثر منهم في أجزاء أخرى من العالم يدعون إلى إصلاحات دستورية بينما يرغبون في تمديد فترة حكمهم. إن أي دستور ينطوي على مفاوضات مضنية تشارك فيها تقريباً أغلبية الجهات الفاعلة والأطراف السياسية ومنظمات المجتمع المدني في البلد. وينطوي الدستور أيضاً على ميثاق اجتماعي وسياسي وقانوني حساس ومتوازن يشارك فيه جميع مواطني البلد، أو ما يشار إليه بالإنكليزية بملاك دستور البلد.

إن إصلاح الدساتير بهدف وحيد هو تمديد الولاية لمن في السلطة أو السماح للأشخاص الذين هم في السلطة بأن يُعاد انتخابهم قد أثبت على مدى السنوات الأربعين الماضية أنه ممارسة ضارة ومضلة في مجال التطور السياسي والديمقراطي للدول. ويوماً ما، سيفهم القادة الحكوميون كافة دون استثناء

ذلك بدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي الوقت نفسه، يجب على البعثة تخصيص الموارد اللازمة وأن تكون على أتم الاستعداد للتصدي لمخاطر النزاع ذات الصلة بالأزمة السياسية. وتكتسي جهود التخطيط الجارية للطوارئ في البعثة أهمية خاصة في ذلك الصدد، على النحو الذي بيّنه السيد سيديكو.

وأخيراً، شهدنا مدى جدوى مشاركة الأمين العام المساعد أندرو غيلمور في هذه الإحاطة الإعلامية لتشاطير ملاحظاته بشأن زيارته الأخيرة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وعمل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان داخل البلد. وفي الواقع، فإنه لا يمكن أن تكون الصلة بين انتهاكات حقوق الإنسان بوصفها دافعاً محتملاً للنزاع أكثر وضوحاً من الظروف الراهنة.

**السيد بيموديث (أوروغواي)** (تكلم بالإسبانية): أود بداية، أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد مامان سامبو سيديكو، والأمين العام المساعد للشؤون السياسية، السيد تايي - برونك زيريهون، على إحاطتهما الإعلاميتين الشاملتين.

وأود أن أكرر مرة أخرى التزام أوروغواي بتحقيق الاستقرار والسلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ليس بصفتها عضواً منتخبا في مجلس الأمن فحسب، بل أيضاً بصفتها بلداً ما فتى يساهم بقوات إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بصورة مستمرة خلال السنوات الـ ١٦ الماضية.

وعلى النحو المشار إليه في البيان الرئاسي S/PRST/2016/18 قام مجلس الأمن بزيارة ميدانية إلى البلد قبل شهر، وركزت الرسائل التي نقلت إلى هناك على الحالة السياسية والأمنية فيه. وتمر جمهورية الكونغو الديمقراطية بلحظة حاسمة في تاريخها السياسي. وعلاوة على ذلك، فإن لكل من الشعب الكونغولي والمجتمع الدولي آمالاً كبيرة في إجراء انتخابات حرة شفافة شاملة للجميع وذات مصداقية.

جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولقد سافر مجلس الأمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في الشهر الماضي لإظهار التضامن مع الشعب الكونغولي، بهدف تحسين الحالة السياسية والأمنية، بما في ذلك من خلال دعم الجهود المبذولة لإجراء انتخابات ذات مصداقية وشفافة وشاملة. وفي هذا الصدد، نرحب بالبيان الرئاسي الذي اعتمد اليوم (S/PRST/2016/18)، ونود أن نكرر بصفتنا الوطنية بعض الرسائل الرئيسية الواردة فيه.

أولاً، تتفق جميع الأطراف على أن الحوار الصادق والشامل هو السبيل الوحيد للحل السلمي للمأزق السياسي. والاتفاق الذي تم التوصل إليه في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر في سياق الحوار الوطني هو خطوة أولى هامة نحو التسوية. ومع ذلك، من الواضح أن هناك حاجة إلى المزيد من المشاركة الشاملة لتحقيق نتيجة يمكن لجميع الأطراف الكونغولية المعنية أن تدعمها.

ثانياً، نحث جميع الأطراف السياسية المعنية على العودة إلى طاولة المفاوضات بحسن نية، والدخول في حوار من أجل المضي قدماً بسرعة وعلى نحو توافقي. وفي هذا الصدد، نؤكد دعمنا لجهود الوساطة التي يبذلها المؤتمر الأسقي الوطني للكونغو.

ثالثاً، يتحتم على حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وجميع الزعماء السياسيين أن يوجهوا رسائل قوية لمؤيديهم بأن العنف غير مقبول. وهذا التحذير يجب أن تدعمه تدابير سريعة ونزيهة للتحقيق في جميع حالات العنف، ومساءلة الجناة أو المحرضين على أعمالهم.

رابعاً، ندعو حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وجميع الأطراف السياسية الفاعلة إلى مواصلة اتخاذ تدابير لبناء الثقة، بغية التخفيف من حدة التوترات وإيجاد بيئة مواتية للحوار. ونناشد جميع أصحاب المصلحة التصرف بمسؤولية والامتناع عن الخطب والإجراءات التي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الوضع.

أن جوهر الديمقراطية هو إجراء الانتخابات العامة بانتظام وفقاً للضمانات الدستورية، وأن أهمية ذلك تكمن في التناوب السياسي بين مختلف الأحزاب السياسية كأمر طبيعي وصحي للمجتمع ككل. ونأمل من الرسائل السياسية التي أجمع عليها أعضاء المجلس أثناء زيارتهم الأخيرة إلى البلد أن يتردد صداها في أوساط الطبقة السياسية كلها وبين سكان جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأخيراً، تود أوروغواي أن تُحيي كل واحد من المسؤولين الذين تم نشرهم في بعثة الأمم المتحدة، الذين يقدمون تضحيات هائلة يومياً للإسهام في تحقيق السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فهم، دون شك، الضامنون الحقيقيون لأن توثي كامل هذه العملية ثمارها.

**السيدة أدنين (ماليزيا)** (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين، الممثل الخاص للأمين العام صيديكو، والأمين العام المساعد زيريهون، على إبلاغنا بالمعلومات المستجدة عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن الرصد والإبلاغ المتواصلين من جانب الأمم المتحدة بشأن التطورات الحاصلة على أرض الواقع يتصفان بأهمية حاسمة في هذه المرحلة الحرجة.

خلال العقد الماضي، أحرزت جمهورية الكونغو الديمقراطية تقدماً كبيراً في التغلب على ماضيها المثقل بالتراعات، وأظهرت عزمًا هائلاً تجاه مواجهة التحديات المتبقية أمام تحقيق السلم والأمن. وتوطيد المكاسب الديمقراطية والتمهيد للانتقال السلمي للسلطة وفقاً لدستور جمهورية الكونغو الديمقراطية هو، في اعتقادنا، خطوة أساسية نحو تأمين السلام الدائم والاستقرار المنشود.

لذلك، يشكل المأزق السياسي الحالي المحتدم منذ فترة طويلة بشأن العمليات الانتخابية مصدر قلق بالغ وتحدياً فورياً يخاطر بتقويض المكاسب الإيجابية التي شهدناها مؤخراً في

ذلك التاريخ. لقد سمع الرئيس كابيلا هذه الرسالة تتلى عليه بصوت عالٍ وواضح عندما زار مجلس الأمن البلد في الشهر الماضي. وهي الرسالة التي كررها وكيل وزير الخارجية للتنمية الدولية في المملكة المتحدة، جيمس وارتون، قبل مجرد أسبوعين. ولقد حان الوقت الآن لكابيلا وحكومته من أجل اتخاذ تدابير لبناء الثقة، حتى تتكامل جهود الوساطة بالنجاح. وهذا يعني إسقاط الاتهامات الزائفة ضد أعضاء المعارضة، والإفراج عن السجناء السياسيين، ورفع الحظر الإعلامي. كما يعني أنه يجب على جميع الأطراف أن تنبذ العنف وتلتزم الحوار السلمي. وفي إطار هذه الجهود، نؤيد تماماً المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو، والمناقشات التي تجري بهدف التوسط بين الحكومة وجماعات المعارضة. ونحث جميع الأطراف على مواصلة الحوار من أجل التوصل إلى حل توفيقي سلمي قبل ١٩ كانون الأول/ديسمبر.

لكن ذلك ليس سوى نصف الرسالة التي نحتاج إلى إرسالها اليوم. إذا تجاهل الرئيس كابيلا المجلس، فيجب أن يكون واضحاً أن ثمة عواقب ستترتب على ذلك. ولا يمكن العمل كالمعتاد إذا لم يتغير شيء في غضون أسبوعين. ويجب على الحكومة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية الضرورية للنقاش السياسي، وإجراء انتخابات ذات مصداقية، وتوفير حرية التعبير والتجمع، والوصول إلى وسائل الإعلام، والمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان. وإن عدم احترام هذه القواعد الأساسية يزيد من التوترات ويرفع مخاطر العنف.

وفي تشرين الأول/أكتوبر، هدّد الاتحاد الأوروبي بفرض جزاءات على أفراد قوات الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية المسؤولين عن قمع هذه الحريات الأساسية وانتهاك حقوق الإنسان. ويتعين على المجلس أن يكون مستعداً للاستجابة بطريقة مماثلة إذا تدهور الوضع. وفي موازاة ذلك، نحن بحاجة أيضاً إلى الإعداد لتقديم المساعدة في حال حدوث الأسوأ.

وفي حين أن مصير جمهورية الكونغو الديمقراطية ومستقبلها يكمنان في أيدي الكونغوليين وحدهم، فإننا ندعو المجتمعات الإقليمية والدولية إلى تقديم دعمها الكامل والاستباقي من أجل التخفيف من حدة التوترات، ودفع خطر العنف، وكفالة أن تبقى جمهورية الكونغو الديمقراطية على طريق السلام والأمن.

**السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):**

أشكركم، سيدي الرئيس، على هذه الجلسة العاجلة. إنني ممنن جداً للتحليل المتزن من جانب اللذين قدّما الإحاطتين الإعلاميتين، وتشاطرناهما معنا للتو.

كما سمعنا بمنتهى الوضوح، إن الوقت يمر بالنسبة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، والعالم يراقب. لم يبقَ سوى مجرد أسبوعين لنهاية فترة الولاية الثانية للرئيس كابيلا – هما أسبوعان لمنع مزيد من العنف، ومنع حتى المزيد من القتل والمزيد من الصراعات في بلد عانى الكثير بالفعل. لذا، تسنح لنا في هذه الجلسة المفتوحة هنا الفرصة لتوجيه رسالة لا لبس فيها إلى الرئيس كابيلا بأنه يجب أن ينتقي الخيار الصحيح، ويحترم الدستور، ويحترم شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويحترم فترتي الرئاسة المحددتين له، ويلتزم بالأبقى في السلطة، ويأجّر الانتخابات في أقرب وقت ممكن. والحقيقة أنه ليس هناك خيار آخر. ونحن جميعاً نعلم ماذا يأتي بعد اتخاذه للقرار الخاطئ. فقد شهدنا ذلك في شوارع كينشاسا المملوطة بالدماء خلال أيلول/سبتمبر. لا يمكننا أن نسمح لهذه الوحشية بأن تتكرر بعد أسبوعين.

ونحن نعلم ماذا يتعين أن يحدث. فالدستور واضح. فترة الرئيس كابيلا تنتهي في ١٩ كانون الأول/ديسمبر. والولاية الرئاسية المحددة بفترتين لا يمكن تغييرها بالتأكيد لصالح جدول الأعمال السياسي لرجل واحد. ويجب على الحكومة أن تتوصل إلى اتفاق سياسي توافقي يتمشى مع الدستور قبل

وإذا انجرفت الحالة إلى العنف، لن يكون هناك منتصرون، بل فقط خاسرون. وتدعو أوكرانيا جميع الجهات المعنية الوطنية إلى مواصلة الحوار وإيجاد أساس مشترك للتوافق على الصعيد الوطني في أقرب وقت ممكن.

إن ذكرى قتل المحتجين خلال اشتباكات ١٩ و ٢٠ أيلول/سبتمبر هذا العام لا تزال ماثلة في أذهاننا. وبالتالي، وبالنظر إلى المعلومات الواردة عن الاستعداد للاحتجاجات العامة بعد ١٩ كانون الأول/ديسمبر، على نحو ما أعلنته بعض أحزاب المعارضة، فإننا ندعو إلى أقصى درجات ضبط النفس ونحث الحكومة على الامتناع عن الرد على الأعمال الاستفزازية بالقوة، الأمر الذي لن يؤدي إلا إلى تفاقم الحالة الهشة. إن احترام حقوق الإنسان، لا سيما حرية الاجتماع، وحرية الرأي والتعبير، والوصول العادل إلى وسائل الإعلام أمور تكتسي أهمية قصوى لتهيئة بيئة مواتية لإجراء الانتخابات المقبلة.

وندعو جميع الأطراف الفاعلة السياسية إلى مواصلة العمل بروح التوافق من أجل التوصل إلى تسوية سريعة وتوافقية للأزمة السياسية الراهنة ومنع المزيد من زعزعة الاستقرار في البلد بعد ١٩ كانون الأول/ديسمبر.

ونتوقع أن تستجيب جميع الأطراف المعنية لهذه الرسالة، وكذلك لبيان اليوم الصادر عن رئيس مجلس الأمن (S/PRST/2016/18). يجب كسر هذه الحلقة الأبدية من العنف؛ وإلا، فإن جهودنا ستعاني نفس مصير صخرة سيزيف الأسطورية.

وفي الختام، أود أن أذكر مثالا حديثا أثار اهتمامي بشدة. ففي تشرين الثاني/نوفمبر، نشرت صفحة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على فيسبوك معلومات عن الكشف عن مركبة قتال مدرعة كان يستخدمها حفظة السلام الماليزيون المتمركزون في جمهورية الكونغو الديمقراطية في أوائل ستينيات القرن الماضي. وصفت المركبة، التي تم تدشينها باعتبارها نصبا

ويتعين على بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تضع خططها للطوارئ بغية الاستجابة على نحو فعال عند الحاجة. فأكبر بعثة لحفظ السلام في العالم، ذات الولاية الواضحة لحماية المدنيين بقوة، لا يمكنها أن تقف موقف المتفرج إذا تعرض المدنيون للخطر.

وكما قلت في البداية، إن العالم يراقب. ولكنه يراقبنا نحن في المجلس بالقدر نفسه الذي يراقب به الرئيس كابيلا. وشهدنا في مرات لا تحصى مدى صعوبة تحقيق السلام والاستقرار في أي بلد أو منطقة بعد أن يكون النزاع قد بدأ. إننا نناقش هنا حالة لم يندلع فيها العنف بعد. وأمامنا فرصة لوقف النزاع قبل أن يبدأ، ولذا فإننا مدينون لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية ولمصادقية مجلس الأمن بشأن منع نشوب النزاعات بالتأكد من إصغاء الرئيس كابيلا.

**السيد يلتشينكو (أوكرانيا)** (تكلم بالإنكليزية): إننا ممتنون لكم، سيدي الرئيس، ولقدمي الإحاطات الإعلامية.

لقد كان لدى المجلس، في الآونة الأخيرة، مناسبة هامة وفرصة سانحة لنقل شواغلنا مباشرة إلى رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، جوزيف كابيلا. ويمكن اعتبار الاتفاق السياسي المبرم في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ مؤشرا على توافر الإرادة السياسية فيما بين جزء كبير من الجهات الفاعلة الوطنية للحيلولة دون زعزعة الاستقرار في البلد.

وفي الوقت نفسه، نرى أن الاتفاق ليس سوى نقطة بداية في العملية الطويلة لحل الخلافات والمشاكل المتراكمة فيما بين جميع الجهات الفاعلة السياسية. ولذلك، ينبغي أن تكون الخطوة البديهة التالية استمرار حوار شامل فيما بين جميع الجهات الفاعلة الوطنية من أجل إجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية وشاملة للجميع وشفافة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وما من طريقة أخرى لمعالجة هذه الحالة المعقدة بالفعل.

تذكاريًا لأول عملية لحفظ السلام، بأنها "دليل مادي على تاريخ حفظة السلام في الكونغو". وأسفل تلك التدوينة، كتب شخص: "لسنا بحاجة إلى صور تذكارية لشاحنة أو دبابة. إننا بحاجة إلى غذاء أو ماء أو مأوى جديد أو سفينة سياحية تكون بمثابة منزل مؤقت لمن هم في أمس الحاجة إليه". ويمثل هذا، بالنسبة لي، تذكيرا واقعيا بحقيقة أنه لأكثر من ستة عقود، لا يزال وجود الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لم يكلل بالنجاح الكامل في تحقيق الاستقرار في ذلك البلد. وينبغي ألا ندع التاريخ يعيد نفسه.

**السيدة كولمان** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية.

إننا إذ نقرب من النهاية المقررة دستوريا لفترة ولاية الرئيس كابيلا، في ١٩ كانون الأول/ديسمبر، تشعر الولايات المتحدة بقلق متزايد من خطر انتشار العنف وعدم الاستقرار. ونشكر الاتحاد الأفريقي على تيسير الحوار الوطني الذي أدى إلى اتفاق ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، الذي مثل بداية جيدة ولكنه، للأسف، افتقر إلى موافقة أحزاب المعارضة الرئيسية، وافتقر إلى الضمانات الكافية لكفالة نقل السلطة، وانطوى على تأخير غير ضروري في الجدول الزمني للانتخابات الرئاسية، تأخير حتى نيسان/أبريل ٢٠١٨.

وتعد جهود سانكو الجارية للوساطة خطوة هامة نحو تحسين الاتفاق وجعله أكثر شمولاً. وتمثل جهود سانكو أفضل أمل للتوصل إلى اتفاق بتوافق الآراء فيما بين الجهات المعنية الرئيسية يكفل إجراء الانتخابات والانتقال السلمي للسلطة في الوقت المناسب في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ولا تقف الولايات المتحدة وحدها في دعمها لجهود سانكو أو في قلقنا من تزايد خطر عدم الاستقرار والعنف في

جمهورية الكونغو الديمقراطية. وخلال زيارة مجلس الأمن إلى كينشاسا، اتفق أعضاء المجلس على أن السبيل الوحيد أمامنا هو وجود مسار توافقي واضح يمكنه الحيلولة دون وقوع أعمال العنف ويسمح بإجراء الانتخابات وانتقال السلطة. وأود أن أتوجه بشكر خاص إلى فرنسا وأنغولا على قيادتهما أثناء الزيارة التي قام بها مجلس الأمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا. لقد كان نوع التراسل الموحد والمباشر الذي سمعناه أثناء تلك الزيارة هو المطلوب على وجه التحديد.

إن مجلس الأمن على دراية بما سيحدث في المستقبل إن لم يتم إيجاد سبيل توافقي للمضي قدماً. وتذكرنا أعمال العنف والخسائر في الأرواح التي شهدناها مرارا وتكرارا في كينشاسا والمحيط بالفترات الانتخابية السابقة والحوادث المميتة التي وقعت في ١٩ و ٢٠ أيلول/سبتمبر بضرورة توافق الآراء على إجراء الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٧ وضمن أول انتقال ديمقراطي للسلطة في البلد. ولكفالة سلامة الانتقال السلمي، فإن على حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تتخذ خطوات عديدة.

أولا، تحتاج جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى حماية الحيز السياسي، واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الاجتماع السلمي والحق في حرية التعبير. فحينما تمنع الحكومة الوسائل المشروعة للتعبير، فإنها تضطر الأفراد لاستخدام أساليب تنطوي على قدر أكبر من المواجهة لإسماع أصواتهم.

ثانيا، لقد حان الوقت الآن للرئيس كابيلا ليدلي ببيان علني واضح مفاده أنه لن يسعى لولاية ثالثة.

ثالثا، تحتاج جمهورية الكونغو الديمقراطية أيضا إلى المزيد من الضمانات الانتخابية لكفالة إجراء انتخابات حرة ونزيهة، مثل إحداث تغييرات في قيادة اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، وضمانات لنقل السلطة وجدول زمني لإجراء الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٧. وعلى الجانب التقني للعملية الانتخابية،

منطقة ظلت تعاني لسنوات حتى الآن من أزمات أمنية وسياسية معقدة. وخلال زيارتنا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، استطعنا أن نرى الحقائق المعقدة على أرض الواقع، التي لا تزال تتسم بوجود اتجاهات مختلفة بالرغم من إحراز التقدم الواضح الذي مثله الاتفاق السياسي المبرم في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر المنبثق عن الحوار السياسي الذي يسره الاتحاد الأفريقي.

ونرى أن هذا الاتفاق يظل أساسا جيدا لعملنا، ولكن نقوم الحاجة إلى توطيد التزام كافة الأطراف المعنية وأيضاً دعم الشركاء الدوليين. ولهذا يبحث وفد بلدي مجلس الأمن على دعم الجهود التي يبذلها المؤتمر الأسقي الوطني للكونغو الرامية إلى تحقيق تقارب في مواقف الجهات الفاعلة السياسية بشأن العملية الانتخابية وآليات إدارة العملية الانتقالية والتدابير الرامية إلى إعادة إرساء الثقة. وفي حين أننا نرحب بالجهود التي تبذلها أنغولا بصفتها رئيساً للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، نشجع الاتحاد الأفريقي والآليات والأطر الإقليمية على مواصلة العمل من أجل تحقيق عملية سياسية سلمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية تفضي إلى انتخابات رئاسية حرة ونزيهة وذات مصداقية وشاملة وشفافة وسلمية.

وهذا الهدف يمكن أن يحققه الشعب الكونغولي والأطراف السياسية الفاعلة والمجتمع الدولي. والمسألة الوحيدة الهامة هي تمكين جمهورية الكونغو الديمقراطية من تحقيق ذلك. ونرى أنه لكي يضطلع مجلس الأمن بذلك كما فعل خلال زيارتنا هناك، يجب أن يشجع متحدا الجهات الفاعلة السياسية والمجتمع المدني في البلد والشعب برمته، أولاً، على مواصلة استكشاف الفرص الكبيرة لإجراء حوار بشأن الالتزام الذي لا لبس فيه بالسلام واحترام حقوق الإنسان والحقوق المدنية والحفاظ على سلامة الأفراد وممتلكاتهم وكفالة النظام العام والاستقرار من ناحية؛ ومن ناحية أخرى إظهار استعداد حقيقي للسعي إلى حل توافقي وتعزيز روح الثقة المتبادلة.

فإن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية كانت على علم منذ عام ٢٠١١ بتوقيت إجراء الانتخابات والحاجة إلى تنقيح قوائم الناخبين. ولدينا الكثير من الشكوك حول الاستنتاج الأخير الذي قدمته اللجنة بأنه لا يمكن إجراء الانتخابات حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. فقد أوضحت مجموعة من الخبراء التقنيين أنه يمكن إجراء الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٧. ولا يشكل إخفاق الحكومة في المضي قدماً بالقيام بهذه المهمة واستكمالها مشكلة تقنية. بل هي مشكلة تتعلق بالإرادة السياسية. وندعم جهود سانكو لإعادة النظر في الجدول الزمني الانتخابي.

إن مجلس الأمن يدعو إلى شعار الدبلوماسية الوقائية، ولكن لوضع هذه الأقوال موضع التنفيذ، يجب أن يواصل المجلس الضغط على الجهات المعنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل التوصل إلى اتفاق توافقي بشأن سبل المضي قدماً. كما يجب علينا أن نواصل الضغط من أجل احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ويجب أن نواصل الضغط من أجل وضع جدول زمني واضح وطريق للمضي قدماً يكفل إجراء الانتخابات وتنحي الرئيس كابيلا.

**السيد سيس (السنغال)** (تكلم بالفرنسية): يود الوفد السنغالي، شأنه شأن الوفود الأخرى التي تكلمت قبله، أن يشكر مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين، السيد سيديكو والسيد زيري هون، على بيانيهما البناءين للغاية. كما نشكر فرنسا على اتخاذ المبادرة لعقد هذه الجلسة، التي تمثل دليلاً على التزامها الدؤوب بهذه المسألة عقب قيادتها المشتركة، مع أنغولا، لزيارة جمهورية الكونغو الديمقراطية ولواندا. ويشكل البيان الرئاسي الذي اعتمدناه للتو (S/PRST/2016/18) دليلاً آخر على قيادة هذين البلدين.

ويسرنا أن نرى المجلس يكرس اهتماماً خاصاً للحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولهذا ما يبرره نظراً إلى الأهمية الحيوية على الصعيدين الوطني والإقليمي لاستقرار البلد بالنظر إلى موقعه الاستراتيجي في منطقة البحيرات الكبرى، وهي

ثانياً، ينبغي للمجلس أن يبحث الجهات الفاعلة السياسية والمجتمع المدني والشعب في جمهورية الكونغو الديمقراطية على الانخراط في عملية سياسية سلمية وشاملة ومفتوحة، لا تزال هي السبيل الوحيد الذي يمكن أن يفضي إلى الهدوء والانتخابات ذات المصادقية التي ننشدها جميعاً. ومن الواضح أن علينا النظر في التحدي المالي الذي تشكله العملية السياسية ويعتبر ذلك أمراً حاسماً للقدرة على التنبؤ. وفي هذه الأجواء من عدم اليقين، يجب علينا أيضاً أن نعمل بسرعة وإلا فإننا سنرى تدهور الحالة الاقتصادية والإنسانية وتفاقم التوترات وتقويض أسس العملية السياسية السلمية. وأخيراً، إن استمرار الحالة المقلقة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ينبغي ألا يصرف انتباهنا عن المهمة الأساسية المتمثلة في التركيز على العملية السياسية.

وفي هذا السياق، إن التحدي الذي يواجه الأمم المتحدة عموماً وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية خاصة، هو الحفاظ على مستوى مشاركتها في الشرق فيما يتعلق بحماية المدنيين ومكافحة الجماعات المسلحة في دعم الإجراءات التي تتخذها قوات الأمن الكونغولية. وتحقيقاً لتلك الغاية، من الأهمية الحيوية بإمكان أن يعاد تشكيل قوات البعثة بهدف مواجهة المخاطر المحتملة الناجمة عن الحالة السياسية والأمنية العامة في البلد في سياق انتخابي دقيق للغاية. وفي ذلك الصدد، وفي الختام، نود أن نؤكد للبعثة - التي نثني عليها لما تبذله من جهود استثنائية بالنظر إلى حجم وتعقيد المشاكل التي تتناولها والتي بالمناسبة استطعنا لمسها بأنفسنا خلال زيارتنا - أنها تحظى بدعم الوفد السنغالي المستمر ودعم السنغال نفسها، وهي كما يعلم المجلس إحدى البلدان المساهمة بقوات في هذه البعثة الهامة.

السيد أوكامورا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص السيد صديقو الأمين العام المساعد السيد زيريهون على إحاطتهما الإعلاميتين.

ثانياً، إن الحيلولة دون وقوع عنف جماعي وتجنّب مسؤولية مشتركة لجميع الأطراف الكونغولية في المعارضة وكذلك للحكومة. والعنف في الشوارع يجب ألا يصبح الملاذ الأخير لتحقيق أي أهداف سياسية. ويحدونا أمل كبير في أن يظهر قادة المعارضة مدى تصميمهم على الحيلولة دون أن يفسد العنف المظاهرات. وأتفق تماماً مع السيد صديقو حينما قال محقاً إنه تقوم حاجة ماسة إلى إظهار الجانبين للإرادة السياسية.

وأخيراً، خلال لقائنا في كينشاسا، أخبرنا بعض أعضاء الحزب الحاكم أن بعض الصعوبات اللوجستية والمالية قد منعتهم من تنظيم الانتخابات في موعدها. وتفخر جمهورية الكونغو الديمقراطية بمؤسساتها الوطنية. لقد نجحت بلدان أفريقية كثيرة، بما في ذلك بلدان أفقر من جمهورية الكونغو الديمقراطية في تنظيم الانتخابات. وإن اتحدت جمهورية الكونغو الديمقراطية وعزمت على إجراء هذه الممارسة الديمقراطية، أنا على ثقة بأنها ستتغلب على الصعوبات وستجري انتخابات ناجحة. وآمل أن تصل هذه الرسالة القوية بهذا الشأن من مجلس الأمن والمجتمع الدولي إلى القادة السياسيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

في أي حوار شامل بوصفه أداة رئيسية لإنهاء الأزمة. ومن الشروط المسبقة الأساسية احترام الحكومة والمعارضة للدستور والصكوك القانونية الأخرى في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما يفترض أن رئيس الجمهورية لا يمكن استبداله إلا من خلال عملية انتخابية ديمقراطية.

وإن تعيين السيد سامي باديينغا رئيسا جديدا للوزراء في جمهورية الكونغو الديمقراطية لقيادة الحكومة الانتقالية هو تطور رئيسي في الحالة السياسية المعقدة السائدة في البلد، ونحن نشجع رئيس الوزراء على مواصلة المفاوضات من أجل إجراء حوار وطني مع جميع الجهات الفاعلة السياسية الكونغولية وأصحاب المصلحة. والإعلان الذي صدر مؤخرا عن أن الانتخابات ستجري بعد الانتهاء من تسجيل الناخبين هو علامة إيجابية تجاه الالتزام بتنظيم الانتخابات في الوقت المناسب. وتحدونا رغبة راسخة في أن تتمكن السلطة الكونغولية ويتمكن الشعب الكونغولي من وضع خلافتهما جانبا والدخول في حوار شفاف بغية تشكيل حكومة انتقالية شاملة، والاتفاق على خارطة طريق لتوجيه البلد صوب الاستقرار السياسي، وتحقيق السلام والتنمية في مرحلة ما بعد الانتخابات.

وأخيرا، نكرر دعمنا لجهود التيسير التي يبذلها الاتحاد الأفريقي، بقيادة السيد إدوم كودجو والممثل الخاص للأمين العام السيد مامان صيديكو، ونرحب بالمبادرات الإقليمية، ولا سيما مبادرة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، بهدف تعزيز أوجه التآزر مع مجلس الأمن، تمشيا مع الرؤية المشتركة المعرب عنها أثناء الزيارة التي قامت بها بعثة مجلس الأمن مؤخرا إلى أنغولا.

**السيد سواريث مورينو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية)  
(تكلم بالإسبانية): نشكر السيد صيديكو والسيد زيريهون على إحاطتهما الإعلاميتين. نحن مقتنعون بأن الاتفاق

وتؤكد اليابان من جديد أيضا دعمها الكامل للممثل الخاص السيد صديكو وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

**السيد جيموليكا** (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيد زيريهون والسيد صديكو على إحاطتهما الإعلاميتين بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

لقد رحبت أنغولا بالتوقيع في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر على اتفاق سياسي شامل بشأن تنظيم انتخابات سلمية وذات مصداقية وشفافة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتحيط علما مع التقدير بتدابير بناء الثقة التي اتخذتها الحكومة حتى الآن، وتشجع كافة الأطراف المعنية الكونغولية على أن تظل ملتزمة بالسلام والعملية السياسية. في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت حكومة أنغولا إعلانا بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية مشيرة إلى أنها ستراقب عن كثب حالة جارتها استنادا إلى علاقات البلدين من الصداقة والتعاون وروابطهما التاريخية والثقافية. وتؤكد أنغولا احترام سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسياستها لعدم التدخل في شؤون البلد.

وتعتقد أنغولا أنه يجب صون السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لأتهما يكتسيان أهمية حاسمة للسلام والاستقرار في المنطقة، ولا سيما في وسط أفريقيا وجنوبها وفي منطقة البحيرات الكبرى. كما نعتقد اعتقادا راسخا بأن التزاعات السياسية الجارية في البلد يجب حلها عن طريق الحوار وبدون عنف أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة. وفي حين أننا نؤكد تأييدنا للتوصل إلى حل سلمي للخلافات بين الحكومة والمعارضة، ندعو الأطراف المعنية إلى مواصلة الحوار والمفاوضات كوسيلة لإيجاد مخرج من المأزق السياسي وما قبل الانتخابات وتجنب المواجهة العنيفة بأي ثمن.

كما نرحب بالقرار الذي عهد بمنصب رئيس الوزراء إلى شخص من صفوف المعارضة، الذي نشجعه على المشاركة

ونعتقد أن القرار بشأن الخطوات التي يتعين اتخاذها يكمن الآن في أيدي الشعب الكونغولي دون تدخل الجهات الفاعلة الخارجية. ويجب على المجتمع الدولي أن يساعد الكونغوليين، في امتثال صارم لمبادئ السيادة المستقلة، تحقيقاً لهدف منع أعمال العنف كسبيل لحل الخلافات السياسية، التي تشكل تهديداً لاستقرار البلد والمنطقة ككل.

**السيدة غيغين محسن** (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): سأتوخى الإيجاز. كان كلام المجلس واضحاً وبالإجماع في البيان الرئاسي S/PRST/2016/18، الذي تمت قراءته في بداية جلسة اليوم. وسوف أتناول ثلاث نقاط.

أولاً، إن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تزال مدعاة للقلق. فالبلد يقف أمام منعطف خطير من حيث البيئة السياسية والأمنية. والاتفاق السياسي الشامل تماماً لم يجرِ التوصل إليه بعد على الرغم من الرسائل التي تم الاعراب عنها خلال زيارة مجلس الأمن، وجهود الوساطة التي يبذلها المؤتمر الأسقفي الوطني في الكونغو، التي نؤيدها ونعتقد أنها يجب أن تستمر. والإغراء حيال الدخول في صراع على السلطة موجود لدى جميع الجهات، ولكن هذه اللعبة هي لعبة خطيرة. وإذا بدأت دوامة العنف، فإن أحداً لن يتمكن من التنبؤ حيال كيفية إيقافها. يجب منعها بأي ثمن.

ثانياً، لا بد للمجلس أن يواصل بثبات بذل الجهود الدبلوماسية الوقائية التي بدأها منذ زيارته إلى البلد. ولقد أجمعنا في توقعات المجلس بشأن القادة السياسيين الكونغوليين على تشجيع إجراء حوار مبني على توافق الآراء لتسوية النزاعات القائمة بالوسائل السلمية، وحث الحكومة على تنفيذ تدابير بناء الثقة اللازمة للإنتهاء من الحوار بسرعة، مثل الإفراج عن السجناء السياسيين، ووضع حد للإجراءات القضائية، وإزالة العقوبات التي تعترض حرية الصحافة. والمسؤولية تقع على عاتق الجهات السياسية الكونغولية تجاه اتخاذ الخطوات اللازمة

الذي تم التوصل إليه في تشرين الأول/أكتوبر بين الجهات المعنية الرئيسية السياسية والاجتماعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في إطار الحوار الوطني بشأن تنظيم انتخابات ديمقراطية وذات مصداقية وشفافة، هو الأساس لخارطة الطريق التي من شأنها أن تؤدي إلى إجراء الانتخابات الرئاسية. وفي هذا الصدد، فإن تشكيل حكومة وفاق وطني وتعيين رئيس جديد للوزراء هما إنجازان إيجابيان، تمشيان مع الاتفاق الذي توصلت إليه الأطراف.

ونعتقد أن مبادرة الحوار الوطني يجب أن تكون متواصلة وشاملة لأمرها ربما تكون سبيلاً للمساعدة في تحقيق الاستقرار السياسي والمؤسسي. ونحن مقتنعون بأنها سوف تعزز مناخ الثقة اللازمة لتحقيق توافق في الآراء بين جميع أصحاب المصلحة السياسيين، بمن فيهم أولئك الذين لم يصبحوا بعد جزءاً من الحوار الوطني. وفي هذا الصدد، يجب على مجلس الأمن أن يواصل دعم الجهود المبذولة من أجل إجراء الحوار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومبادرات فريق الدعم التي ترمي إلى تيسير الحوار الوطني بقيادة ميسر الاتحاد الأفريقي، والمساعد الحميدة للمؤتمر الأسقفي الوطني في الكونغو، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ويجب تشجيع جميع الأطراف السياسية المعنية على المشاركة في حوار بناء من أجل تبديد أي غموض مؤسسي في الأيام المقبلة.

وفي ما يتعلق بالأمن، لا نزال نشعر بالقلق إزاء تكرار حوادث العنف التي ترتكبها الجماعات المتمردة، الكونغولية والأجنبية على حد سواء، في شمال كيفو وجنوبها، مما يزيد من تفاقم الحالة الإنسانية التي تخلف أثراً خطيراً على السكان المدنيين في الجزء الشرقي من الإقليم. بالإضافة إلى ذلك، يساورنا القلق إزاء تزايد عدد المشردين داخلياً، والاشتباكات التي تقع بين المجتمعات المحلية، وانعدام الأمن في المنطقة.

نواصل العمل حتى التوصل إلى اتفاق جامع وشامل بين جميع القادة السياسيين في البلد. وتاريخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ينبغي ألا يكون تاريخاً قديراً. وإذا عملنا جميعاً معاً، فينبغي أن يكون تاريخ احتفالنا كلنا باتفاق الانتقال السياسي السلمي.

ورسالتني الثالثة هي عن الدعم. في المجلس، دعمنا كل مبادرة لضمان الانتقال السلمي للسلطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونقدم تعيين رئيس الوزراء الجديد باديانغا. ونعتقد أنه منفتح ومرن وغير سلطوي وهو رجل ذو نوايا حسنة. وهو جسر حقيقي للحوار مع المعارضة، بدلاً من أن يكون أداة للحكومة أو حائناً لمنصبه، كما وصفه أكثر الراديكاليين. وهو شخص يجب أن ندعمه إذا أردنا التوصل إلى حل حسن النية.

ويجب علينا أيضاً دعم المؤتمر الأسقي الوطني للكونغو، الذي اضطلع بعمل رائع مؤخراً وتغلب على العقبة الكبيرة المتمثلة في رفضه واتهامه بأنه منحاز بشدة ضد المعارضة. ويجب أن نواصل دعمنا له لأننا نعتقد أنه أداة رئيسية للحوار الشامل والتوصل إلى اتفاق. ومن البديهي أننا أيضاً ندعم وحدة مجلس الأمن، كما تجلّى مرة أخرى في اعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2016/18 في وقت سابق من هذا المساء. يبعث البيان برسالة مناسبة ويتكلم بلهجة متوازنة. ونود أيضاً أن ننضم إلى فرنسا في توجيه الشكر إلى جميع الوفود على جهودها المبذولة والتزامها بتحقيق نجاحنا. ليس البيان الرئاسي غاية في حد ذاته، وإنما معلماً آخر في الجهود المتواصلة التي يجب على المجلس أن يبذلها من أجل عودة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الأوضاع الطبيعية السياسية.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

وأعطي الكلمة لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

**السيد غاتا مافيتا والوفوتا** (جمهورية الكونغو الديمقراطية)  
(تكلم بالفرنسية): أود أن أهنيكم، سيدي الرئيس، وأن أعرب

للمحافظ على الاستقرار، وإجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن، بما يتماشى مع أحكام الدستور. وهذا لم يحدث حتى اليوم. لذلك، يجب أن نواصل العمل في هذا الاتجاه.

ثالثاً، وهذا هو حقاً الهدف من البيان الرئاسي الذي اعتمدناه للتو. تشكر فرنسا جميع أعضاء المجلس على العمل البناء الذي أتاح اعتماد النص بتوافق الآراء. فالبيان الرئاسي هو تعبير واضح عن توقعات المجلس بشأن تدابير بناء الثقة، والحاجة إلى المرونة المصحوبة بروح توافقية. ويجب التوصل بسرعة إلى اتفاق سياسي يكون أكثر عمقاً وشمولاً. فهو عامل أساسي لمنع نشوب أزمة سياسية كبرى في جمهورية الكونغو الديمقراطية يمكنها أن تزعزع استقرار المنطقة بأسرها.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أتلو الآن بياناً بصفتي ممثلاً لاسبانيا.

سوف يكون بياني موجزاً لأن كل شيء قد قيل تقريباً. أود أن أعرب عن ثلاث رسائل.

أولاً، أشكر السيد صيديكو والسيد زيريهون. نحن نؤيد تماماً الجهود التي يبذلها والعمل الذي يقومون به. إننا نعلم أن هذا الوقت عصيب جداً بالنسبة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى بأسرها، ولهذا السبب، فإن إحاطتهما الإعلاميتين والتوصيات التي تقدمها بها قيمة لنا بشكل خاص.

ورسالتني الثانية هي رسالة ملحة - ليس هناك وقت نضيّعه. إن مجلس الأمن ملتزم منذ عقود بالحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وباستعادة السلام والاستقرار فيها، وآخر دليل على هذه الحقيقة هو زيارتنا إلى هذا البلد. ونحن جميعاً ندرك جيداً الخطر الناجم عن عدم الاستقرار السياسي الذي يخيّم على البلد. لهذا السبب، يجب أن نضاعف جهودنا الدبلوماسية الوقائية. إن كل يوم يمر له أهميته. ويجب علينا أن

ضد السكان المدنيين في تلك المنطقة من خلال عقد جلسات محاكمة ضد أعضاء التحالف الذين تم القبض عليهم أثناء عمليات القوات المسلحة، بدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد تم إصدار أحكام الإعدام.

وأودّ أن أذكر أيضاً عنصراً من جنوب السودان هو الحركة الشعبية لتحرير السودان، بات هو الآن على أراضيها. وفي الواقع، وبغية الحفاظ على العلاقات الودية بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية جنوب السودان؛ وتجنباً لجو من الريبة مع البلدان التي نشاطها حدوداً طويلة؛ وكى لا نعرض بعد الآن السكان الذين يعانون منذ أمد طويل شرق الكونغو من وجود المتمردين الأجانب، أبلغت حكومة بلدي بالفعل المجلس وإدارة عمليات حفظ السلام بالقرار الذي اتخذته الشعب الكونغولي. لا نريد عناصر سودانية أو من جنوب السودان - الحركة الشعبية لتحرير السودان - على أراضيها. وأعيد تأكيد موقف الحكومة أمام أعضاء المجلس من قبل ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية عندما زاروا جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وإذ نرى أن الحالة لا يبدو أنها تسير في الاتجاه الذي توده الحكومة، فستعالج البعثة الدائمة للجمهورية الكونغو الديمقراطية مرة أخرى هذه المسألة عن طريق مذكرة ستقدمها إلى المجلس.

وأودّ أيضاً أن أعلق على الحالة التي أعقبت الحوارات والعملية الانتخابية. إن رئيس الدولة، واحتراماً منه للالتزامات التي تعهدت بها الأحزاب في الحوار من خلال الاتفاق السياسي المؤرخ ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، عيّن في الآونة الأخيرة - كما أشار كثيرون - رئيس الوزراء الجديد من المعارضة السياسية. وقرراً سيعلن عن حكومة الوحدة الوطنية التي طال انتظارها، ومهمتها الأساسية تنظيم الانتخابات الرئاسية والتشريعية على

عن مدى تشريفنا بأن تترأسوا مداوالات مجلس الأمن عن شهر كانون الأول/ديسمبر. وأرحب ترحيباً حاراً بالبلد الصديق إسبانيا، التي تتمتع بجمهورية الكونغو الديمقراطية معها بعلاقات ممتازة تقوم على أساس الاحترام المتبادل.

كما أود أن أشيد برئيس مداوالات الشهر الماضي، ممثل السنغال، وأن أشكره على الطريقة التي أدار بها مداوالات المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر.

وأخيراً، سيدي الرئيس، أشكركم على مبادرتكم بعقد هذه الجلسة، مما يمكن المجلس مرة أخرى من الجلوس والنظر في حالة بلدي.

وبعد الإحاطات الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية ووكيل الأمين العام للشؤون السياسية، أود أن أتكلم بإيجاز عن الحالة الأمنية التي تتبعها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في الشرق من بلدنا - القتال ضد الجماعات المسلحة، ولا سيما القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وتحالف القوى الديمقراطية. في حين أن هجمات القوات الديمقراطية لتحرير رواندا متفرقة، فلاشتباكات مع تحالف القوى الديمقراطية - كما أشار الجيش دائماً - تمثل حرباً غير متناظرة لأن العدو يستخدم تكتيكات حرب العصابات ويتفادى المواجهة المباشرة ويفضل الكتمان. إن أعداء السلام هؤلاء قد أتقنوا أسلوب عملياتهم. وهم يخترقون السكان المدنيين ثم يعتدون عليهم، موقعين بهم في بعض الأحيان بارتدائهم الزي الرسمي للقوات المسلحة. إن التكوين الدولي لتلك القوة الإرهابية، التي تتألف من متمردين من أكثر من ستة جنسيات، يستحق اهتمام المجتمع الدولي.

ومع ذلك، لا بد لي من الإشارة إلى أن بيني حظيت لمدة شهر تقريباً بقدر من الهدوء وتمكن السكان من القيام بأعمالهم. وفي أواخر أيلول/سبتمبر، بدأت المحكمة العسكرية في بيني، بكيفو الشمالية، في التعامل مع الجرائم التي ترتكب

ويمكن أن يؤكد وفد بلدي دون تردد أن جمهورية الكونغو الديمقراطية هي أحد بلدان المنطقة الأكثر احتراماً لحقوق الإنسان وديمقراطيتها من بين أكثر الديمقراطيات تقدماً ودينامية. صحيح أنه ليس كل ما نفعل مثالياً، لكنني أؤكد للمجلس أنه يجري بذل جهود من أجل المضي قدماً.

لا يمكن لحكومة بلدي أن تقيد حرية التعبير والتجمع في بلد لديه ٤٠٠ حزب سياسي و ٨٠٠ مؤسسة صحفية وإعلامية. والتدابير الوقائية التي اتخذها حاكم مدينة كينشاسا لتعليق المظاهرات العامة لفترة معينة لا ترمي إلى خنق التعبير الديمقراطي. فهي لم تتخذ إلا لغرض حماية السكان، الذين لا يزالوا يعانون الصدمة التي سببتها الأحداث المحزنة التي وقعت يومي ١٩ و ٢٠ أيلول/سبتمبر.

وختاماً، يود وفد بلدي مرة أخرى أن يعرب للمجلس عن امتنان الشعب الكونغولي وحكومته للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لكفالة تحقيق السلام والاستقرار في بلدهم. ونغتنم هذه الفرصة لنشيد للمرة الأخيرة بمعالي الأمين العام السيد بان كي - مون، الذي سيظل شعبنا مديناً له بجميع الإنجازات التي حققتها هذه المنظمة العالمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال ولايته.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٥.

الصعيد الوطني وصعيد المقاطعات، المقرر عقدها في نيسان/أبريل ٢٠١٨. وفي غضون ذلك، ما فتئ استعراض سجل التصويت، الذي أطلق في تموز/يوليه، يُسجّل الناخبين في ١٢ من مقاطعات البلد الـ ٢٦، وبدأنا أيضاً ننشر مجموعات اللوازم الانتخابية على جميع المقاطعات. وستستكمل هذه العملية بحلول ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، بدعم لوجستي من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتخطط اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة لإغلاق عملية تنقيح سجل التصويت بحلول ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٧.

وعملاً بالفقرة (ب) من المادة الخامسة من الاتفاق السياسي لعقد انتخابات تنسم بالهدوء والمصادقية والشفافية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ستعقد اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة اجتماع الهيئة الانتخابية في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وستعلن اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة قريباً جميع التفاصيل المتعلقة بالجدول الزمني الانتخابي. إن تدابير بناء الثقة لزيادة تسهيل البيئة السياسية وتعزيز الثقة بين الأطراف السياسية المعنية هي أيضاً جزء من مهام حكومة الوحدة الوطنية التي سترى النور قريباً.

وفي هذه الفترة الصعبة بالنسبة لبلدي، تقدر حكومة بلدي تقديراً كبيراً الزيارة التي قام بها أعضاء المجلس إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من ١١ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر. وتعمل الحكومة على التوصيات التي قدمها المجلس للحفاظ على السلام والأمن في جميع أنحاء البلد. وأود أن أؤكد للمجلس أن بلدي ما زال ملتزماً باحترام حقوق الإنسان.